تأثير الديمقراطية على استقرار النظم السياسية

م.م. رشا فاضل جزاع
مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية في جامعة بغداد
Rashafadil426@gmail.com

مستخلص البحث:
تختلف نجاح وفشل الديمقراطية في أنظمة الحكم على أساس عدة عوامل مختلفة، إذ قد تعد ثقافة المجتمع أحد العوامل المؤثرة بشكل كبير في نجاح الديمقراطية، إذا كانت المجتمعات مدركة لقيم الحرية والمشاركة المدنية، فإن الديمقراطية من المرجح أن تنجح. وان العامل الاقتصادي له دوراً حيويا في عمل الديمقراطية، اذ أن التنمية الاقتصادية وتوزيع الثروة بشكل عادل يمكن أن تعزز الاستقرار السياسي وتدعم نظام ديمقراطي قائم على العدالة .اضافة الى وجود التاريخ السياسي إلى البلد وتجاربه السياسية السابقة يلعب دوراً هاما في تحديد قوة وتاثيرالديمقراطية، فإذا كان هناك تاريخ من الاستبداد والتمرد على الأنظمة الديمقراطية، فإنه قد يكون أصعب تحقيق نظام ديمقراطي مستقر .وان التعليم والوعي السياسي للمواطنين يؤثر بشكل كبير على مدى تحقيق نظام الديمقراطي اذ إن المواطنين المثقفين سيكونون أكثر قدرة على المشاركة بفعالية في الحياة السياسية ويلعب الفساد وعدم المساواة في توزيع الثروة دور في فشل او نجاح الديمقراطية، اذ إنهما يؤديان إلى فقدان الثقة في النظام الديمقراطي وتقويض شرعيته .وفي النهاية، يظهر أن هناك العديد من العوامل التي تؤثر على نجاح أو فشل الديمقراطية في أنظمة الحكم، ولذلك يجب أخذ هذه العوامل في الاعتبار عند بناء وتعزيز الديمقراطية في أي بلد.

الكلمات المفتاحية: الاستقرار السياسي، المشروعية ، التنمية السياسية ، الديمقراطية التوافقية.

المقدمة:

تعد الديمقراطية أحد النظم السياسية الهامة في العالم، اذ تتميز بمشاركة الشعب في صنع القرارات والتأثير في العملية السياسية .تعد استقرار النظم السياسية أمرًا حاسما للتنمية المستدامة والاستقرار السياسي للبلدان .ولذلك أصبح لازما دراسة تأثير الديمقراطية على استقرار النظم السياسية . وان الديمقراطية ممكن ان تقدم نظرة شاملة للمفاهيم الأساسية المؤثر على استقرار النظم السياسية والعلاقة بينهما .مثل الحكم الرشيد والمؤسسات السياسية والاقتصادية والمشاركة السياسية وحقوق الإنسان . وتاريخيا يشير العديد من الباحثين إلى وجود علاقة إيجابية بين الديمقراطية واستقرار النظم السياسية في الدول .على الرغم من أنه لا يوجد نموذج واحد ينطبق على جميع الدول، فإن الديمقراطية توفر بعض العوامل التي يمكن أن تؤدي إلى استقرار أفضل .فمثلا الديمقراطية تساهم في إشراك المواطنين في عملية صنع القرار، مما يقلل من حالة الاحتقان والاستياء في المجتمع .يتيح للناس المشاركة في القرارات السياسية والشعور بالانتماء للمجتمع وأنهم مساهمون فاعلون في تحسين حياتهم ومجتمعهم بشكل عام .اضافة الى ذلكً، تتطلب الديمقراطية وجود قوانين ومؤسسات قانونية قوية واحترام حقوق الإنسان .هذا يعني أن الدول التي تتبنى الديمقراطية عادة ما تكون لها نظم قضائية مستقلة ويتم احترام حقوق الإنسان .هذا يؤدي إلى زيادة الثقة في النظام السياسي ويحمي المواطنين وحقوقهم ، وانً، الديمقراطية تعزز الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد .بوجود نظم ديمقراطية شفافة ومسائلة، اذ ان المؤسسات الحكومية تعمل بطريقة أكثر فاعلية وشفافية، ويكون للمواطنين القدرة على مراقبة أداء الحكومة والمطالبة بالمساءلة .ومع ذلك، يجب أن نلاحظ أن العلاقة بين الديمقراطية واستقرار النظم السياسية قد تكون معقدة وتختلف من دولة إلى أخرى .هناك أيضا العديد من العوامل الأخرى التي يجب مراعاتها مثل الاقتصاد والتاريخ والتعددية الثقافية والاجتماعية والجغرافية .في النهاية، يمكن القول بأن الديمقراطية يمكن أن تسهم في استقرار النظم السياسية، لكنها ليست العامل الوحيد المؤثر .العديد من العوامل يجب أخذها في الاعتبار لفهم العلاقة بين الديمقراطية واستقرار النظم السياسية في دول العالم.

أهمية البحث :

تحظى دراسة تأثير الديمقراطية على استقرار النظم السياسية بأهمية كبيرة لعدة أسباب:

١ . **فهم العلاقة بين الديمقراطية والاستقرار** : تساعدنا هذه الدراسات على فهم كيفية تأثير الديمقراطية على استقرار النظم السياسية، سواء بشكل إيجابي أو سلبي .يمكننا فهم العوامل والظروف التي تؤدي إلى الاستقرار أو الاضطراب في الدول التي تعتمد نظما ديمقراطية.

٢ . **صياغة السياسات العامة** :تساعد دراسة العلاقة بين الديمقراطية واستقرار النظم السياسية في توجيه صياغة السياسات العامة، سواء على المستوى الوطني أو الدولي .يمكن استخدام النتائج والتوصيات من هذه الدراسات لتعزيز الديمقراطية وتعزيز الاستقرار في البلدان التي تعاني من صعوبات في هذه الجوانب.

٣ .**التوعية والتثقيف** :من خلال دراسة تأثير الديمقراطية على استقرار النظم السياسية، يتمكن العامة من فهم أهمية الديمقراطية في تحقيق الاستقرار والتنمية المستدامة .يمكن أن تلعب هذه الدراسات دورًا هاما في رفع الوعي وتوعية المجتمع بأهمية اقتناص فرص تعزيز الديمقراطية وتعزيز الاستقرار في النظم السياسية.

٤ .**توجيه البحوث الأكاديمية** :تلعب دراسة تأثير الديمقراطية على استقرار النظم السياسية دورًا هاما في توجيه البحوث الأكاديمية ودفع التطور والابتكار في هذا المجال .يمكن أن تساهم الدراسات المستقبلية في توسيع نطاق البحث وتحسين فهمنا لهذه العلاقة المعقدة.

هدف الدراسة :

هدف دراسة أهمية تأثير الديمقراطية على استقرار النظم السياسية هو فهم العلاقة بين الديمقراطية واستقرار النظم السياسية، ومدى تأثير الديمقراطية على استقرار الحكم والمؤسسات السياسية. تعتبر الديمقراطية نظاماً سياسياً يعتمد على إشراك المواطنين في صنع القرارات السياسية، وضمان حقوق المواطنين، وتوزيع السلطة بطريقة متوازنة .والاستقرار السياسي هو قدرة النظام السياسي على الحفاظ على النظام والاستقرار في وجه التحديات الداخلية والخارجية .

عند دراسة تأثير الديمقراطية على استقرار النظم السياسية، يتم تحليل عدة عوامل .تشمل هذه العوامل استقرار المؤسسات الديمقراطية، مدى احترام حقوق الإنسان وحرياتهم، قوة نظام العدالة، قدرة النظام السياسي على تلبية احتياجات المجتمع وترغيبهم في المشاركة السياسية .

تتنوع الدراسات في هذا المجال من حيث منهجيتها وتحليلها للبيانات .فبعض الدراسات تركز على دراسة النظم الديمقراطية واستقرارها على المستوى الدولي، في حين تستهدف الأخرى دراسة الظروف والعوامل المحلية التي تؤثر على استقرار النظم السياسية داخل البلدان المختلفة .ان فهم أهمية الديمقراطية على استقرار النظم السياسية يمكن أن يساعد في تحسين تصميم النظم السياسية وتعزيز الاستقرار والتنمية في البلدان مختلفة.

المبحث الأول : الجذور التاريخية لوجود الديمقراطية :

تاريخ وجود الديمقراطية يعود إلى العصور القديمة في اليونان القديمة .كلمة "ديمقراطية "مشتقة من الكلمات اليونانية "ديموس[1] "و "كراتيا"، وتعني حكم الشعب .في أثينا القديمة، تطورت إلى نظام سياسي يتيح للمواطنين المؤهلين المشاركة في صنع القرارات السياسية .و في القرون التالية، شهدت العديد من الدول والثقافات تجارب مختلفة مع أشكال مختلفة من الديمقراطية .وقد تأثرت الديمقراطية أيضا بتطورات الفكر السياسي والاجتماعي والثقافي على مر العصور.في القرن الثامن عشر والتاسع عشر، شهد العالم تعزيز الديمقراطية من خلال حركات مثل الثورة الفرنسية والثورات الليبرالية في أوروبا .تنامى أيضا الاهتمام بحقوق الإنسان والمساواة، وهو ما ساهم في دعم فكرة توسيع التمثيل السياسي ليشمل أكبر قدر من الناس .و في القرن العشرين، شهد العديد من الدول انتشار الديمقراطية كنموذج سياسي رائد، وخاصة بعد انهيار الإمبراطورية الروسية والحرب العالمية الأولى .لكنها تأثرت أيضا بتحديات وعوائق مثل النزاعات والصراعات العرقية والدينية والاقتصادية .و اليوم، تعد

[1] . جون دن، قصة الديمقراطية، ترجمة عبد الله اللح، مكتبة العبيكان، السعودية، ، 2005 ، ص ١٣ - ١٥ . للمزيد ينظر: ابراهام لونثال ، سيرجيو بيطار ، " الوصول إلى الديمقراطية : دروس من التحولات الناجحة " ، مركز البيان للدراسات والتخطيط ، العراق ، ٢٠١٥ م .

الديمقراطية نظاما سياسيا رئيسيا في العديد من الدول حول العالم .تتباين أشكال الديمقراطية واختلافاتها من دولة إلى أخرى، ولكن المبادئ الأساسية التي تركز على مشاركة المواطنين في صنع القرارات السياسية وضمان حقوق الإنسان وحكم القانون لا تزال تعد أساسية في تعريف الديمقراطية في العصر الحديث . يمثل القانون القوة الأساسية في سيادة الديمقراطية وان اي انهيار للقانون كالعصيان أو التمرد في دولة ما يمثل تهديدا للديمقراطية وخرق للحقوق والحريات الأساسية وبالتالي تؤثر على استقرار النظام السياسي في الدولة وعلى شرعية واستقرار هذا نظام[1] . لذا هناك علاقة وثيقة بين استقرار النظم السياسية وسيادة الدولة والقانون . وفي هذا مبحث سوف نقوم أيضا بتقسيم تعريفات الديمقراطية إلى مطلبين وكالاتي:

المطلب الأول : تعريف الديمقراطية :

عرفها الرئيس الأمريكي السابق "إبراهام لينكولين" بانها حكم الشعب من قبل الشعب ومن أجل الشعب؛ ويعني هذا المفهوم أن الديمقراطية تكون عندما يكون المحكومون هم الحكام[2] .

و تعرفها الموسوعة البريطانية" "اينكلو بيديا بريطانيكا " britanica Encyclopedia"

بقولها الديمقراطية تعني "حكم الشعب" وهي مصطلح يتضمن ثلاث معاني رئيسية: [3]

1 . نوع من الحكومة يمارس فيه المواطنون جميعاً حق اتخاذ القرارات سياسية مباشرة .

2 . وقد تكون الحكومة التي يمارس فيه المواطنون الحق نفسه ولكن من

خلال ممثلين مختارين ومنتخبين منهم ومسؤولين تجاههم ويسمى "الديمقراطية التمثيلة".

٣ . أما ديمقراطية الليبرالية والتي تهدف فيها الحكومة إلى اعطاء كافة الحقوق والحريات الدنية والمدنية للمواطنين على حد سواء دون تمييز وسواء كانت هذه الحقوق التي يتمتعون بها فردية ام جماعية [4].

المطلب الثاني : الديمقراطية التوافقية :

لقد تعددت التعاريف والمفاهيم الخاصة بتعريف الديمقراطية التوافقية وكالاتي :

الديمقراطية التوافقية هي نمط من أنماط الديمقراطية التي تشدها قوة الاتفاق والتعاون بين الأطراف المختلفة .في هذا النوع من الديمقراطية، يتم التوصل إلى القرارات واتخاذها عن طريق التوافق والتشاور بين جميع الأطراف المعنية.تعتمد الديمقراطية التوافقية على قوة الحوار والمشاركة الشاملة من أجل الوصول إلى قرارات مشتركة ومقبولة للجميع .وهي تهدف إلى تعزيز حقوق الأقليات وتضمين جميع المجتمعات والمصالح الفردية في عملية صنع القرار.يتطلب الديمقراطية التوافقية وجود روح التعاون والمصالحة بين الأطراف المعنية [5].وهي تعتبر نموذجاً للحكم الشرعي، اذ يتم تضمين جميع أصوات الشعب واحترام الثقافات والمعتقدات المختلفة .من مزايا الديمقراطية التوافقية أنها تعزز الاستقرار والسلم الاجتماعي وتقوي العمل الجماعي .كما أنها تعطي الفرصة لجميع المجموعات الفاعلة في المجتمع للتعبير عن آرائها ومشاركة في صنع القرارات .ومع ذلك، فإن الديمقراطية التوافقية قد تواجه صعوبات فيما يتعلق بالوصول إلى التوافق، والمساواة في الوصول إلى الأصوات المساوية، واحترام الحقوق الأقلية .لذلك، يتطلب تحقيق الديمقراطية التوافقية التزاماً قويا بقيم التعاون والعدالة واحترام حقوق الإنسان. ويعرفها "ليميروخ ، بأنها "استراتيجية في إدارة

---

[1] . سوسن زغلول السيد علي مصطفى ، " دور النخبة في إدارة التحول الديمقراطي في تونس 2011-2016 " ، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية ، الاقتصادية والسياسية ، القاهرة ، 27 تموز / يوليو.

[2] . عيشاوي فيروز & بومية عائشة ، رسالة ماجستير. الديمقراطية التوافقية وأثرها على الاستقرار السياسي دراسة حالة لبنان ،جامعة احمد دراية ادرار ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، ٢٠١٩ ، ص ٢ .

[3] . عصام الدبس ،النظم السياسية ، الأردن :دار الثقافة 2011، ،ص.22 .

[4] . خير الدين حبيب ،رؤية في قضايا عربية ،بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ،2008،ص ص.126. للمزيد ينظر: حسان بن نوى ،تأثير الأقليات على استقرار النظم السياسية في الشرق الأوسط، الإسكندرية :مكتبة الوفاء القانونية، ٢٠١٥ ، .ص156

[5] . ليبهارت آرنت ،الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد،(ترجمة زينة حسيني)، بيروت: معهد الدراسات الاستراتيجية، ٢٠٠٦ . ص ٢٠ وما بعدها.

النزعات من خلال التعاون والتنافس والتوافق بين مختلف الفئات حول إصدار القرارات بالأكثرية"[1].

كما تعرف الديمقراطية التوافقية بأنها اعطاء القوى السياسية التي تعبر عن مصالح الطوائف المكونة للمجتمع حق الفيتو المتبادل من اجل تعديل أو إيقاف قرارات القوى السياسية الأخرى عند اتخاذها فقد تكون تلك قرارات تضر بمصالح الكتل او الاحزاب بغض النظر عن حجم الكتلة، واضافة الى افتراض وجود انقسام و صراع مجتمعي يضر بالمصالح العامة [2].

وان الديمقراطية التوافقية في العراق تشير إلى النظام الذي يعتمد على التفاهم والتوافق بين مختلف المكونات السياسية والاجتماعية والثقافية في البلاد، وذلك بهدف تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي. هذا النموذج أصبح ضرورياً في العراق بعد التغيرات الكبيرة التي حدثت بعد عام 2003، من أبرز جوانب الديمقراطية التوافقية في العراق:

1. **التوزيع العادل للسلطة**: يتم تقسيم السلطة السياسية بين المكونات الرئيسية في المجتمع العراقي، مثل الشيعة والسنة والأكراد، لتفادي هيمنة مجموعة واحدة على الحكم.
2. **المشاركة الواسعة:** يشمل النظام التوافقي مشاركة كافة الفئات العرقية والدينية والسياسية في العملية السياسية، مما يعزز من شرعية النظام ويقنع مختلف الأطراف بالمشاركة.
3. **التفاوض والتسوية:** يعتمد النظام على الحوار والتفاوض للوصول إلى التفاهمات بشأن القضايا الأساسية، وهو ما قد يؤدي في بعض الأحيان إلى تأخير اتخاذ القرار.
4. **تحديات الفساد والمحسوبية:** رغم المزايا، يواجه النظام التوافقي تحديات تتعلق بالفساد وسوء الإدارة، حيث يمكن أن تؤدي محاصصة السلطة إلى ضعف الكفاءة والأداء الحكومي.
5. **الأزمات السياسية:** تتعرض العمليات السياسية في العراق للأزمات بسبب الانقسامات الطائفية والسياسية، مما يجعل من الصعب تحقيق توافق دائم.
6. **تزايد الاستقطاب:** في ظل الديمقراطية التوافقية، قد تحدث حالات استقطاب واحتدام بين المكونات، مما يعوق الاستقرار السياسي.
7. **تجارب الماضي:** شهدت العراق تجارب مختلفة في تطبيق الديمقراطية التوافقية، مما ساهم في فهم التحديات والفرص التي تواجه النظام السياسي.بشكل عام، يمكن القول إن الديمقراطية التوافقية في العراق تمثل محاولة لتحقيق التوازن بين مختلف الهوامش السياسية والتنوع الثقافي، لكن نجاحها يعتمد على القدرة على تجاوز التحديات والبحث عن حلول مبتكرة تضمن الاستقرار والتنمية.[3]

المبحث الثاني: مؤشر ومفهوم الاستقرار السياسي في الأنظمة السياسية :

الاستقرار السياسي هو حالة تكون فيها الحكومة والنظام السياسي قادرين على الحفاظ على النظام والتوازن في البلد، وتوفير الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي للمواطنين .يعد الاستقرار السياسي عنصراً أساسياً لتحقيق التنمية المستدامة في أي بلد .ويتضمن الاستقرار السياسي عدة جوانب، بما في ذلك:

-**الاستقرار السياسي الداخلي :**وهو التوافق والتعاون بين الأحزاب السياسية والمؤسسات الحكومية والمجتمع المدني .يتمثل ذلك في احترام القوانين والدستور وضمان حرية التعبير وحقوق الإنسان.

-الاستقرار السياسي الخارجي :وهو العلاقات السلمية والتعاون مع الدول الأخرى .يشمل ذلك توافق السياسات الخارجية والتعاون في مكافحة التهديدات المشتركة مثل الإرهاب والجريمة المنظمة.

---

[1] .الديمقراطية: بهذا المعنَى الأوسع هي نظام اجتماعي مميز يؤمن به ويسير عليه المجتمع ويشير إلى ثقافةٍ سياسيّة وأخلاقية معيّنة تتجلى فيها مفاهيم تتعلق بضرورة تداول السلطة سلمياً وبصورة دورية. يعود منشأ ومهد الديمقراطية إلى اليونان القديمة إذ كانت الديمقراطية الأثينية أول ديمقراطية نشأت في التاريخ البشري فكان ليميروخ من المؤسسين للنظريات الديمقراطية في اثنيا سابقا .

[2] . خالد مزابية ،الطائفية السياسية وأثارها على الاستقرار السياسي-دراسة حالة لبنان،- رسالة ماجستير ،كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح -2012 2013، ص15 .للمزيد ينظر :
رشيد عمارة، الديمقراطية التوافقية- دراسة السلوك الانتخابي العراقي- مجلة(زانكوى سليماني)،العدد ،30 اكتوبر/ 1 ،2010ص.131 .

[3]. اسعد طارش عبد الرضا & فراس كوركيز عزيز ، التطورات السياسية في العراق بين الديمقراطية والتوافقية ، مجلة الدراسات الدولية ، جامعة بغداد، العدد الثالث وستون ، بغداد ، ١ . ١٠ . ٢٠١٥ ، ص ٢٤٥ .

-الاستقرار الاقتصادي :إذ يؤثر الاستقرار السياسي المتواصل على الاستثمار والتجارة، وبالتالي على النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل وتحسين معيشة الشعب .

يعد الاستقرار السياسي أمرًا هاما لتحقيق التنمية المستدامة والاستقرار الشامل في المجتمع .ومن المهم أن يعمل الحكومة والمجتمع المدني سويا لبناء وتعزيز الاستقرار السياسي لضمان الرخاء والتقدم للجميع. عرفه "آلان بال وهو من المؤسسين للنظريات الديمقراطية في اثينا " بأنه حالة من الاتفاق العام في الرأي بين النخبة و الجماهير حول القواعد التي يعمل فيها النظام السياسي ومدى ارتباطه بالشرعية السياسية التي تتمتع بها دولة ومحاولة احتواء النزاعات بصورة سلمية دون اللجوء إلى العنف [1]. ويمكن القول ان هنالك عدة مؤشرات أخرى تساعد على تحقيق الاستقرار السياسي في الأنظمة السياسية وهي مقسمة على عدة مطالب وكالاتي :

المطلب الأول : الية انتقال السلطة :

نمط انتقال السلطة في الأنظمة السياسية يشير إلى كيفية نقل السلطة من شخص أو جهة إلى أخرى داخل النظام السياسي .يختلف نمط انتقال السلطة بين الأنظمة السياسية المختلفة ويمكن أن يكون له تأثير كبير على الاستقرار والديمقراطية في البلد .وبالتالي فالتداول السلمي للسلطة يرتبط بالحكم السياسي الديمقراطي الذي ينتقل من مجموعة سياسية إلى أخرى ، ومن حزب أو تحالف أحزاب إلى حزب أو تحالف آخر، ومن مدة إلى مدة أخرى ، بناء على رغبات الشعب التي تظهر في ناتج ممارساته السياسية .[2]

وهناك عدة أنماط مختلفة لانتقال السلطة، بعضها يكون سلمياً وتحتضنه الديمقراطية وبعضها الآخر يكون قسرياً وغير ديمقراطي .إليك بعض أمثلة الأنماط الرئيسية لانتقال السلطة:

١ .الانتخابات الديمقراطية :يتم نقل السلطة عن طريق الانتخابات العادلة والشفافة، حيث يقرر الناخبون من يتولى المناصب السياسية المختلفة.

٢ .الانتقال الوراثي :يتم نقل السلطة من الأب إلى الابن أو من أفراد العائلة الملكية إلى الوريث الشرعي .هذا النمط شائع في النظم الملكية والأنظمة الأرستقراطية.

٣ .الانقلاب العسكري :في هذا النمط، يتم نقل السلطة عن طريق القوة العسكرية وإزاحة الحكومة بالقوة وتولي الجيش السيطرة على البلد.

٤ .الثورة :يحدث انتقال السلطة عن طريق الثورة الشعبية، حيث يقوم المواطنون بالاحتجاج والتظاهر لإزاحة النظام الحاكم وتولية سلطة جديدة.

٥ . الانتقال السلمي :يحدث نقل السلطة بشكل سلمي وتوافقي عن طريق المفاوضات والاتفاقيات بين الأطراف المختلفة في البلد.

تتأثر استقرار وتطور البلد بنمط انتقال السلطة، إذ تعزز الانتقالات الديمقراطية والسلمية الثقة والشفافية والاستقرار السياسي، بينما قد تؤدي الانتقالات القسرية والعنيفة إلى الصراعات والاضطرابات السياسية.

المطلب الثاني : الشرعية الانتخابية :

مشروعية النظام السياسي هي مدى قبول وتشريع النظام الحاكم وسلطته من قبل الشعب والمواطنين . إنها تتعلق بقدرة النظام السياسي على تحقيق الشرعية الديمقراطية وتوفير الحكم العادل والعدالة الاجتماعية والاستقرار السياسي و أن الشرعية هي سند الشرعي اذ يتمثل في قبول المواطن السلطة في هذه الدولة وهي الوحيدة الممثلة للكيان السياسي [3] . في حين أن بعض الباحثين يرون أن الشرعية

---

[1] . محمد الصالح بوعافية، الاستقرار السياسي ، قراءة في المفهوم و الغايات ،ورقلة مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد.15 1 . جوان،2016/ص.310 .

[2] . بوعافية ، محمد الصالح ، الاستقرار السياسي، قراءة في المفهوم و الغايات، مصدر سبق ذكره ، ص ٣١٦ .للمزيد ينظر:

والي، خميس حزام، اشكالية الشرعية في الانظمة السياسية العربية مع اشارة الى تجربة الجزائر ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، ط 1 ، 2003 ، ص ٢٦٥ .

[3] . المهنا، محمد نصر، العلوم السياسية بين الحداثة او لمعاصرة ، الاسكندرية، منشأة المعارف، 2002 ، ص .٣٢١ .

تعني قبول الأغلبية العظمى من المحكومين لحق الحاكم في أن يحكم، وأن يمارس السلطة، بما في ذلك استخدام القوة[1] .وهناك عدة مقاييس لمشروعية النظام السياسي، بما في ذلك:

١ .الاستناد إلى الدستور :إن النظام السياسي المشروع هو الذي يستند إلى دستور يحدد القوانين والحقوق والمبادئ التوجيهية للحكم .يجب أن يتم احترام الدستور وتطبيقه على السلطات الحاكمة والمواطنين على حد سواء.

٢ .الشرعية الديمقراطية :يجب أن يتم اختيار الحكومة والسلطات الحاكمة من خلال عملية انتخابية حرة ونزيهة وشفافة .يجب أن يكون للشعب الحق في التعبير عن إرادتهم ومشاركتهم في صنع القرار السياسي[2] .

٣ .الحكم العادل والعدالة :يجب أن يتمتع النظام السياسي بالقدرة على تقديم العدالة والمساواة لجميع المواطنين، بغض النظر عن خلفياتهم الاجتماعية والعرقية والدينية .يجب أن يتم معاملة جميع المواطنين بالمساواة أمام القانون.

٤ .الشفافية ومكافحة الفساد :يجب أن يكون النظام السياسي مفتوحاً وشفافاً في إدارته وصنع القرارات . يجب أن يتم مكافحة الفساد والاحتيال وضمان استخدام الموارد العامة بشكل عادل ومسؤول.

٥ .الاستقرار السياسي :يجب أن يوفر النظام السياسي الاستقرار والأمان والحماية للمجتمع وعلى هذا هنالك عدة عوامل تساهم في تحقيق الاستقرار السياسي وهي كالاتي :

أ .الشرعية السياسية : تتعلق بقبول النظام السياسي من قبل المواطنين والاعتراف به كسلطة مشروعة تمثل إرادتهم.

ب .الاستقرار الاقتصادي : يلعب الاستقرار الاقتصادي دوراً هاماً في تحقيق الاستقرار السياسي، اذ أن الضعف الاقتصادي يمكن أن يؤدي إلى تحركات احتجاجية واضطرابات.

ج . التوزيع العادل للثروة: يسهم توزيع الثروة بشكل عادل في تعزيز الشعور بالعدالة والمساواة، مما يسهم في الحفاظ على الاستقرار السياسي.

د . التسامح واحترام حقوق الإنسان: تعزيز التسامح واحترام حقوق الإنسان يعتبر عاملاً مهماً في بناء مجتمع متوازن ومتناغم.

و . الحريات السياسية والديمقراطية: تضمن وجود الحريات السياسية والديمقراطية مشاركة المواطنين في عملية اتخاذ القرار، مما يعزز الاستقرار السياسي.

أما بالنسبة لمؤشرات الاستقرار السياسي، فتشمل عدة عناصر مثل المؤسسات السياسية القائمة، مستوى الفساد، درجة الاستقرار الاجتماعي، المشاركة السياسية، التسامح، وحقوق الإنسان. قياس هذه المؤشرات يساعد في فهم مدى الاستقرار السياسي في أي نظام سياسي معين وتحديد الإجراءات التصحيحية اللازمة .

.يجب أن يتمتع النظام السياسي بقدرة على إدارة الدولة ونظامها السياسي . اضافة الى ذلك هنالك العديد من المؤشرات الأخرى التي تدل على الاستقرار السياسي في الأنظمة السياسية وان مفهوم الاستقرار السياسي هو قدرة النظام السياسي على تحقيق الاستقرار والتوازن في المجتمع، وضمان استمرارية الحكومة وسلامة المؤسسات السياسية .يعد الاستقرار السياسي عنصراً أساسياً لتحقيق التنمية والرخاء في الدول، ويمكن القول ان المشاركة السياسية القائمة على مبدأ انتشار الوعي السياسي والثقافي ينطوي في جوهره على الاحساس بالهوية الوطنية [3] .

---

[1] . يس، السيد، الحوار الحضاري في عصر العولمة ، مصر، دار النهضة مصر للطباعة والنشر، 2002 ، ص ١٤٠ .

[2] . مصعب جمال أحمد سليمان ، التنمية الديمقراطية وأثرها على الاستقرار السياسي في فلسطين المحتلة منذ عام 1967، جامعة النجاح الوطنية ، فلسطين، نابلس ، ٢٠١٧ م . ص ٤١ .

[3] . عبد الغفور اسعد & جمال داود سليمان ، التنمية السياسية ودورها في تحقيق الاستقرار السياسي في العراق ، بحث منشور في مجلة كلية دجلة الجامعة ، المجلد ٥ العدد ٢ لسنة ٢٠٢٢ . ص . ص ١١ . ١٢ . للمزيد ينظر : حسين علوان ، المشاركة السياسية والعملية السياسية في الدول النامية مجلة المستقبل العربي ، العدد 222 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ايلول ، بيروت .

المطلب الثالث : علاقة الديمقراطية في تنمية الاستقرار السياسي :

الديمقراطية لها علاقة وثيقة بالتنمية والاستقرار السياسي في الأنظمة السياسية، اذ تعد الديمقراطية أساساً لتحقيق التنمية المستدامة والاستقرار السياسي في الدول .فيما يلي بعض الأوجه التي توضح العلاقة بين الديمقراطية والتنمية والاستقرار السياسي في الأنظمة السياسية:

١ .شفافية والمساءلة : ان الديمقراطية تعزز مستوى الشفافية والمساءلة في الحكم، مما يساهم في تقليل الفساد وضمان استخدام الموارد العامة بطريقة فعالة .هذا بدوره يعزز الثقة بين المواطنين والحكومة، وبالتالي يعزز الاستقرار السياسي[1].

٢ . حقوق الإنسان والحريات الأساسية : الديمقراطية تحمي حقوق الإنسان وتعزز الحريات الأساسية مثل حرية التعبير وحرية التجمع وحقوق الطبقات الضعيفة في المجتمع .هذا يعزز الاستقرار السياسي من خلال توفير بيئة تسمح بالتعبير الحر والمشاركة السياسية.

٣ . التداول السلمي للسلطة: اي من خلال الانتخابات الحرة النزيهة، فالديمقراطية منهج اختيار متجدد لمتخذي القرار ، من خلال الانتخابات الدورية ، حيث يتم فتح مجال السلطة امام القوى التي رشحها الفرز . الانتخابي لأدارة النظام الحكومي ، وهذا الحق يقرره الشعب بالإرادة الحرة المعبرة عنها الانتخابات[2] .

٤ . حل النزاعات بشكل سلمي :الديمقراطية تعتمد على حل النزاعات بشكل سلمي وديمقراطي، مما يساهم في تقليل الصراعات الداخلية والاضطرابات السياسية التي قد تؤثر على الاستقرار السياسي.بالتالي، يمكن القول إن الديمقراطية تلعب دوراً حيوياً في تحقيق التنمية المستدامة والاستقرار السياسي في الأنظمة السياسية المختلفة .

وان الديمقراطية لها تأثير كبير على طريقة عمل الأنظمة السياسية في العالم، حيث تسعى نظم الحكم الديمقراطية إلى تحقيق الشفافية، المشاركة الشعبية، وحقوق الإنسان .الديمقراطية تشجع على تقديم الحكومة للحساب عن أفعالها، وتعزز مساواة المواطنين في حقوقهم وواجباتهم. بالإضافة إلى ذلك، الديمقراطية تعزز الاستقرار السياسي والاجتماعي من خلال تقديم منصات للتعبير الحر والسلمي، وتشجع على حل النزاعات بطرق سلمية .كما أن الديمقراطية تعزز الازدهار الاقتصادي من خلال خلق بيئة استثمارية مستقرة وتعزيز حقوق الملكية والنمو الاقتصادي المستدام ، وتأكد الديمقراطية على اهمية الثقافة العامة والمصلحة العامة المستمرة وتسعى إلى تثقيف الشعب [3]. بشكل عام، يمكن القول أن الديمقراطية تؤثر بشكل إيجابي على تسير آليات عمل الأنظمة السياسية عن طريق تعزيز المشاركة الشعبية، تعزيز الحقوق والحريات الأساسية، وتعزيز الاستقرار والتنمية الشاملة. واضافة الى ذلك هناك العديد من الدول التي تسير على نهج ديمقراطي في نظامها السياسي، وتلتزم بمبادئ الشفافية، المشاركة الشعبية، وحقوق الإنسان .بعض الأمثلة على الدول التي تعتبر ديمقراطية تشمل[4]:

١ . الولايات المتحدة الأمريكية :تعد الولايات المتحدة أحد أبرز الدول الديمقراطية في العالم، حيث تتبنى نظاماً سياسياً يقوم على فصل السلطات، وتنظيم انتخابات دورية لاختيار القادة السياسيين.

٢ .كندا :تتمتع كندا بنظام سياسي ديمقراطي يضمن حقوق وحريات المواطنين، ويشجع على المشاركة الشعبية في صنع القرار.

٣ .ألمانيا :تعد ألمانيا واحدة من الدول الأوروبية الديمقراطية التي تلتزم بمبادئ الديمقراطية وحقوق

---

[1] . أحمد ادعلي ، عبد الوهاب أفندي واخرون ، الدساتير والانتقال الديمقراطي قضايا واشكالات في سياق الربيع العربي ، ط ١ ، المركز العربي للدراسات والنشر ، القاهرة ، ٢٠٢٣ ، ص ١٢ .

[2] . ٥ عبد الاله بلقزيز ، نحن والنظام الديمقراطي ، المستقبل العربي، العدد ٢٣٦، السنة الثانية ١٩٩٨ ،ص.٧٨ . للمزيد ينظر : عبد الستار الكعبي، الديمقراطية التوافقية العراق انموذجا ، دار السياب للطباعة والنشر والتوزيع ، بغداد ٢٠١١ ، ص . ص ٤٠ – ٤٧ .

[3] . رايموند كارفيلد كيتيل، مبادىء العلوم السياسية، ترجمة فاضل زكي محمد،ط،٢بغداد١٩٦٣ ،ص٢٦٦ ؛ بطرس بطرس غالي وآخرون، ط ١ ، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة ، ١٩٦٢ م . ص.٣٢٦

[4].ارثر بنز ، الجامعة التقنية في دارمشات ، عدم التوافق الانتاجي ، الموازنة بين الفيدرالية الديمقراطية البرلمانية ، بحث منشور على موقع https://ecpr.eu/Events/Event/PaperDetails/31090

الإنسان.
٤ .السويد :تعد السويد واحدة من الدول الرائدة في مجال الديمقراطية، إذ تتمتع بنظام سياسي ديمقراطي وشفاف .

الخاتمة :

في نهاية هذا البحث حول أثر الديمقراطية في تحقيق الاستقرار السياسي في الأنظمة السياسية، يمكن القول إن الديمقراطية تعد واحدة من العوامل المهمة التي تسهم في تعزيز الاستقرار السياسي .من خلال فتح المجال لمشاركة المواطنين في صنع القرار وتعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية، تساهم الديمقراطية في إرساء أسس ديمقراطية قوية ومستقرة.
إلا أنه يجب أن نكون على علم بتحديات وصعوبات قد تواجه الديمقراطيات في تحقيق الاستقرار السياسي، مثل التوترات الداخلية وصراعات السلطة، وتقلبات السوق والاقتصاد، وتأثير القوى الخارجية. تأثير الديمقراطية في تحقيق الاستقرار السياسي في الأنظمة السياسية يعتبر موضوعاً مثيراً للجدل .هناك حجج تؤكد على أن الديمقراطية تسهم في تعزيز الاستقرار السياسي وتقوية الشرعية السياسية، بينما هناك آراء أخرى تشير إلى أنه قد تكون هناك تحديات ومشكلات مصاحبة للديمقراطية قد تؤثر على الاستقرار السياسي.
بشكل عام، يمكن أن يكون للديمقراطية تأثير إيجابي على الاستقرار السياسي من خلال عدة جوانب، منها:
١ .توفير آليات لحل النزاعات بشكل سلمي وديمقراطي، مما يقلل من احتمالية وقوع أزمات سياسية وصراعات داخلية.
٢ .تعزيز مشاركة المواطنين في عملية اتخاذ القرارات السياسية، مما يزيد من الشفافية والشرعية للحكومة.
٣ . تعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية، مما يقلل من احتمالية حدوث احتجاجات واضطرابات.
مع ذلك، قد تواجه الديمقراطيات تحديات مثل :عدم الاستقرار السياسي نتيجة لانقسامات داخلية وصراعات سياسية، صعوبة في اتخاذ القرارات السياسية في ظل تعدد الآراء، وزيادة في التقلبات السياسية نتيجة لانتخابات متكررة .الديمقراطية تعد أداة مهمة في تحقيق الاستقرار السياسي، لكنها تحتاج إلى إدارة وتوجيه صحيحين وبناء مؤسسات ديمقراطية قوية لضمان الاستقرار والتنمية المستدامة في الأنظمة السياسية.لذلك، يظل من الضروري وضع آليات فعالة للتعامل مع هذه التحديات، وتعزيز مبادئ الشفافية والمساءلة وتعزيز سيادة القانون .إلى جانب ذلك، يجب التركيز على تعزيز الحوار والتواصل بين جميع القوى السياسية والمجتمع المدني، وتعزيز ثقافة الاحترام والتسامح.وبهذا الشكل، يمكن للديمقراطية أن تكون ركيزة أساسية في بناء المجتمعات المستقرة والمزدهرة، وتحقيق التنمية المستدامة على المدى الطويل.

الاستنتاجات :

بناءً على ما تقدم يمكن استخلاص بعض الاستنتاجات الرئيسية التالية:
١ .الديمقراطية تلعب دوراً مهماً في تعزيز الاستقرار السياسي من خلال إشراك المواطنين في صنع القرارات وتحقيق التمثيل العادل لجميع شرائح المجتمع.
٢ . تعزيز حقوق الإنسان وحريات الفرد يساهم في تعزيز الاستقرار السياسي وبناء مجتمع مدني قوي.
٣ .من الضروري وضع آليات فعالة للتعامل مع التحديات التي قد تواجه الديمقراطية مثل التوترات الداخلية والتدخلات الخارجية.
٤ .الحوار والتواصل بين مختلف القوى السياسية والفكرية يسهم في تعزيز الاستقرار السياسي وتجنب الصراعات.
٥ . يجب تعزيز ثقافة الشفافية والمساءلة في المؤسسات الديمقراطية لضمان استمرارية الاستقرار السياسي.
٦ . تعمل الديمقراطية على توفير فرص المشاركة والتمثيل : يسمح النظام الديمقراطي لجميع أفراد المجتمع بالمشاركة في عمليات صنع القرار وتمثيل مصالحهم، مما يعزز الشفافية والعدالة في العملية.

٧ .حماية حقوق الإنسان :تعمل الديمقراطية على تعزيز حماية حقوق الإنسان وحريات الفرد، بما في ذلك الحق في المساواة وعدم التمييز، مما يسهم في تحقيق المساواة بين أفراد المجتمع.
٨ .ضمان العدالة في التوزيع الاقتصاد :من خلال آليات الديمقراطية، يمكن وضع سياسات اقتصادية تسعى إلى تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال توزيع الثروة والفرص بشكل أكثر عدالة.
٩ .تعزيز الشفافية والمساءلة :الديمقراطية تعزز ثقافة الشفافية والمساءلة في المؤسسات الحكومية، مما يحد من الفساد ويسهم في تحقيق العدالة والمساواة بين أفراد المجتمع
١٠ .تعزيز التنوع واحترام الاختلاف :الديمقراطية تعزز قبول الاختلاف واحترام التنوع في المجتمع، مما يساعد في تحقيق المساواة والعدالة بين جميع الأفراد بغض النظر عن خلفياتهم وتفاوتاتهم.
باختصار، يمكن القول أن الديمقراطية تعد الإطار الأمثل لتحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة بين أفراد المجتمع من خلال توفير الفرص وحماية حقوق الإنسان وتعزيز الشفافية والمساءلة. بشكل عام، يمكن القول أن الديمقراطية، إذا تم تطبيقها بشكل صحيح ومتوازن، تعد عاملاً أساسياً في تعزيز الاستقرار السياسي وبناء مجتمعات مزدهرة ومستقرة على المدى الطويل.

التوصيات :

هنا بعض التوصيات الهامة لتعزيز دور الديمقراطية في تحقيق الاستقرار السياسي في الأنظمة السياسية:
١ .تعزيز المشاركة السياسية :يجب تشجيع وتعزيز مشاركة جميع فئات المجتمع في العملية السياسية، بما في ذلك الشباب والنساء والأقليات .يمكن ذلك من خلال تعزيز ثقافة الديمقراطية وتنظيم حملات توعية وتثقيف للمواطنين.
٢ .تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد :يجب إقرار سياسات وآليات تعزز الشفافية في العملية السياسية وتحد من الفساد .يجب محاسبة المسؤولين عن التجاوزات وضمان المساءلة السياسية لضمان استقرار النظام الديمقراطي.
٣ .تعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية :يجب ضمان حقوق الإنسان والحريات الأساسية لجميع المواطنين كحقوق التعبير والتجمع والدين والمساواة .هذا يسهم في بناء نظام سياسي قائم على العدالة والمساواة.
٤ .تعزيز التعاون والحوار الوطني :يجب تعزيز التعاون والحوار الوطني بين جميع الأطراف السياسية والاجتماعية للوصول إلى حلول سلمية ومستدامة للتحديات السياسية .يمكن ذلك من خلال إقامة جسور اتصال فعالة ومبادلة الآراء والافكار بشكل بناء.
٥ .تعزيز التعليم السياسي والمواطنة :يجب تعزيز التعليم السياسي والمواطنة لدى المواطنين لضمان مشاركتهم الفعالة في الحياة السياسية والتفهم العميق لدورهم في تعزيز الديمقراطية والاستقرار.
باختصار، يمكن تعزيز دور الديمقراطية في تحقيق الاستقرار السياسي من خلال تعزيز المشاركة السياسية والشفافية وحقوق الإنسان والحوار الوطني والتعليم السياسي .هذه العوامل الأساسية يمكن أن تساهم في بناء نظام سياسي ديمقراطي قوي ومستدام.

قائمة المصادر :

١. جون دن، قصة الديمقراطية، ترجمة عبد الله اللح، مكتبة العبيكان، السعودية، ، 2005 .
٢ . ابراهام لونثال ، سيرجيو بيطار ، " الوصول إلى الديمقراطية : دروس من التحولات الناجحة " ، مركز البيان للدراسات والتخطيط ، العراق ، ٢٠١٥ م .
٣. سوسن زغلول السيد علي مصطفى ، " دور النخبة في إدارة التحول الديمقراطي في تونس 2016-2011 " ، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية ، الاقتصادية والسياسية ، القاهرة ، 27 تموز / يوليو.
٤. عيشاوي فيروز & بومية عائشة ، رسالة ماجستير. الديمقراطية التوافقية وأثرها على الاستقرار السياسي دراسة حالة لبنان ،جامعة احمد دراية ادرار ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، ٢٠١٩ .
٥. عصام الدبس ،النظم السياسية ، الأردن :دار الثقافة 2011.

٦. خير الدين حبيب ،رؤية في قضايا عربية ،بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ،2008 .
٧. خالد مزابية ،الطائفية السياسية وأثارها على الاستقرار السياسي-دراسة حالة لبنان،- رسالة ماجستير ،كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ٢٠١٣ .
٨ . رشيد عمارة، الديمقراطية التوافقية- دراسة السلوك الانتخابي العراقي- مجلة(زانكوى سليماني)،العدد ،30 اكتوبر/ 1 ،2010ص.131 .
٩. محمد الصالح بوعافية، الاستقرار السياسي ، قراءة في المفهوم و الغايات ،ورقلة مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد.15 1 جوان،2016 .
١٠.والي، خميس حزام، اشكالية الشرعية في الانظمة السياسية العربية مع اشارة الى تجربة الجزائر ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، ط 1 ، 2003 .
١١. المهنا، محمد نصر، العلوم السياسية بين الحداثة او لمعاصرة ، الاسكندرية، منشأة المعارف، 2002 .
١٢. يس، السيد، الحوار الحضاري في عصر العولمة ، مصر، دار النهضة مصر للطباعة والنشر، 2002 .
١٣. مصعب جمال أحمد سليمان ، التنمية الديمقراطية وأثرها على الاستقرار السياسي
في فلسطين المحتلة منذ عام 1967، جامعة النجاح الوطنية ، فلسطين، نابلس ، ٢٠١٧ م .
١٤. عبد الغفور اسعد & جمال داود سليمان ، التنمية السياسية ودورها في تحقيق الاستقرار السياسي في العراق ، بحث منشور في مجلة كلية دجلة الجامعة ، المجلد ٥ العدد ٢ لسنة ٢٠٢٢ .
١٥ . حسين علوان ، المشاركة السياسية والعملية السياسية في الدول النامية مجلة المستقبل العربي ، العدد 222 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ايلول ، بيروت .
١٦. علي خليفة كواري ، مفهوم الديمقراطية المعاصرة ، سلسلة كتب المستقبل العربي ، العدد ١٩ ، مركز دراسات الوحدة ، العربية ، بيروت ، ط ٢ أيار ٢٠٠٠ .
٢٠ . عبد الاله بلقزيز ، نحن والنظام الديمقراطي ، المستقبل العربي، العدد ،٢٣٦ السنة الثانية ١٩٩٨، ،
٢١ . عبد الستار الكعبي، الديمقراطية التوافقية العراق انموذجا ، دار السياب للطباعة والنشر والتوزيع ، بغداد ٢٠١١ .
٢٢. رايموند كارفيلد كيتيل، مبادىء العلوم السياسية، ترجمة فاضل زكي محمد،ط،٢بغداد١٩٦٣ ٢٣ . بطرس غالي وآخرون، ط ١ ، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة ، ١٩٦٢ م .
٢٤ . حسان بن نوى ،تأثير الأقليات على استقرار النظم السياسية في الشرق الأوسط، الإسكندرية :مكتبة الوفاء القانونية، ٢٠١٥ .ص156.
٢٥ . ليبهارت آرنت ،الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد،(ترجمة زينة حسيني)، بيروت: معهد الدراسات الاستيراتيجية، ٢٠٠٦ .

The Impact of Democracy on the stability of political system

Rasha Fadhil jazzaa
Center for Strategic and International Studies at the University of Baghdad
Rashafadil426@gmail.com

Abstract :
It is characterized by the success and failure of democracy in governing on the basis of diverse and different differences society may consider culture one of the factors that greatly influence democratic success as if society is greatly influence democratic success as if society is aware of the values of freedom and civic participation democracy will endure the economic factor has a major role in democratic work as equitably diversified economic development can represent the preferred parliament and support can represent the preferred parliament and support a system of democracy based on justice in addition to the history The country's politicians and its political trade which played an important role in determining role in determining power and democracy but there was a history of tyranny and rebellion against democratic computers and it may be difficult to achieve a stable democratic system and education and awareness and the education and political awareness of citizens greatly effects the extent to which a democratic system is a chieved as educated citizens will be more able to participate effectively in political life corruption and inequality in the distribution of wealth play a role in the failure or success of democracy as they led to a loss of confidence in the democratic system and undermine its legitimacy in the end it appears that there are many factors must be taken into account when building and strengthen democracy in any country.

Key word: political stability, legitimacy, Development political , consensual democracy.